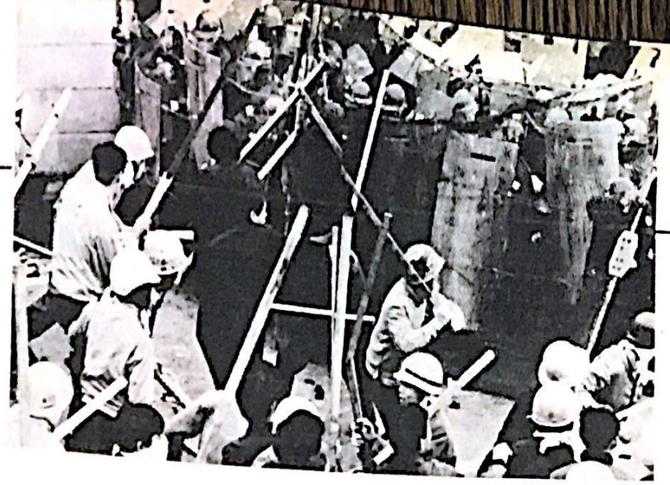

انتهاء "العصر الذهبي" للامبريالية اليابانية وبداية "عصر الانحطاط"

في اليابان، ثمن كأسي خمر وقطعتي لحم ١٤٧ دولار !

اضخم اضراب عمالي في تاريخ اليابان يقوم به ٦ ملايين عامل

« لقد انتهت اخيرا اطول مرحلة ازدهار اقتصادي في تاريخ اليابان ، والصدمة ان لم تكن مميتة فان مضاعفاتها ستكون مؤلمة جدا طوال فترة استمرارها » . هذا ما قاله احد كبار رجال المصارف اليابانيين ، مشيرا الى عمق الازمة الاقتصادية وحدتها التي باتت تهدد قوة اليابان الاقتصادية من اساسها ، عدا عن انها انهت « اطول مرحلة ازدهار اقتصادي في تاريخ اليابان » كما قال رجل المصارف المذكور .

صحيح تماما ان المعسكر الامبريالي يشهد ساعاته الاخيرة في هذه المرحلة التاريخية ، ولكن الصحيح ايضا ان هذا الانهيار في المعسكر الامبريالي العالمي يقوى ويتسارع ، واحيانا يضعف ويخف حسب الدفعات الضاغطة التي يتلقاها من التغير المستمر في التناقضات العالمية ، سواء الموجودة داخل المعسكر الامبريالي ، وفيما بين دولة ، وسواء من النضالات التي تخوضها مختلف شعوب العالم ودوله الواقعة تحت السيطرة او الهيمنة الامبريالية .

لقد ساعدت عدة ظروف خارجية اساسية على اعادة احياء الاقتصاد اليابانى وتقويته . فبعد ان تم هزم الفاشية البغيضة في الحرب العالمية الثانية، سارعت الدول الامبريالية الاخرى ، وخاصة الولايات المتحدة الاميركية ، الى تنشيط الاقتصاد اليابانى واعادة احياء العسكرية في ذلك البلد ، وكان ذلك من اجل تحقيق هدفين : الاول هو ايجاد مزرعة تستعمد من خيراتها اميركا ، ومنطقة صناعية ضخمة بتكاليف اقل تدر ارباحا هائلة على الاقتصادي الاميركي ، مما يسمح بتسارع السيطرة الاميركية على العالم ، والتعجيل ببناء الامبراطورية الاميركية ، قبل ان تعود الامبرياليات الاخرى ، وعلى الاخص فرنسا وبريطانيا ، بترميم وضعها الاقتصادي المتهدم من جراء الحرب العالمية ، وتنطلق في قوزة جديدة . والهدف الثاني هو ، ايجاد قلعة عسكرية ضخمة ، ستعمد منها كل الامبرياليات ، للوقوف سدا منيعا في وجه المعسكر الاشتراكي وخاصة بعد انتصار الثورة الصينية في ١٩٤٩ ، واشتداد لهيب الثورة الى كوريا وسائر انحاء الهند الصينية .

ولكن عجلة التاريخ لا تسير ابدا حسب اهواء الدوائر الامبريالية ورغباتها . وقد تميزت الفترة التاريخية منذ بداية الستينات حتى الان ، بالنسبة لهذا الموضوع ، بميزتين اساسيتين : الاولى ، ظهور اليابان كدولة امبريالية ، منافسة للامبرياليات الاخرى ، حتى الامبريالية الاميركية . والثانية ، بدء انحدار الاقتصاد الراسمالي العالمي في جميع الدول الامبريالية ، مما لم يعد بامكان الولايات المتحدة ان تسمف « وليدها » الامبريالية اليابانية، لان اميركا نفسها قد امست بحاجة لمن يسعفها..

وجاءت حرب تشرين الاول ، بكل ما افرزته من نتائج سياسية سلبية على المعسكر الامبريالي، وبكل ما افرزته من نتائج اقتصادية سلبية ايضا ، وخاصة قطع النفط وتخفيضه ورفع اسعاره، على ذلك المعسكر . جاء كل ذلك لتوجه ضربة قاسية للمعسكر المذكور ، ولليابان ايضا وبقوه . كفى!

دولة تعيش على النفط !

اليابان دولة امبريالية لا تستطيع الاستمرار في تثبيت دعائم اقتصادها وتوسيعها الا بالاعتماد على النفط بكل مشتقاته . واذا كان هذا ينطبق على مجمل الدول الامبريالية ، فانه ينطبق اول ما ينطبق على اليابان ، ذلك لان النفط الذي تستعمله ، ليس منوعا في داخل اليابان ، بل هو مستورد من الخارج ، ومن المنطقة العربية خصوصا . فاليابان تستورد من حاجاتها النفطية نسبة تصل الى ٩٩٫٧٪ ، منها اكثر من ٨٢٪ من النفط العربي ، وهذا يعني ان اي اهتزاز في ميزان النفط العالمي سوف يعكس تاثيرا مباشرا على الاقتصاد اليابانى ، ويوقعه في ازمات اقتصادية ، تضعف وتشتد حسب اتساع ذلك الاهتزاز النفطي وقوته . واذا كان رفع اسعار النفط بنسبة ٤٠٠٪ خلال ثلاثة اشهر فقط ، منذ حرب تشرين ، قد اثر تاثيرا مباشرا وقويا على النظام الاقتصادي الراسمالي العالمي ، فكيف بالاحرى كان تاثيره على الاقتصاد اليابانى الذي يعتمد كما ذكرنا ، على ٩٩٫٧٪ من النفط العالمي، منها اكثر من ٨٢٪ من النفط العربي ؟ واذا كانت الدول الراسمالية ، ومن ضمنها اليابان ، سعت قبل ازمة الطاقة لزيادة كمية مستوردتها النفطية، واصبحت تعاني بعد قطع النفط العربي عن اميركا وهولندا وتخفيضه بنسبة ٢٥ بالمئة عن اوروبا واليابان ، من ازمة طاقة ، لا تقف عند حدود تخفيض الـ ٢٥٪ ، بل تتعداها الى الزيادة المطلوبة على النفط قبل قطعه وتخفيضه . اذا كان كل هذا اثر تاثيرا مباشرا على الاقتصاد العالمي بشكل عام ، فانه اثر بقوة شديدة على الاقتصاد اليابانى ، وعكس نفسه على مختلف القطاعات الاقتصادية اليابانية .

لقد كان لازمة الطاقة العالمية ان اثرت على الاوضاع الاقتصادية اليابانية : اصيب الانتاج الصناعي بالانخفاض ، وكذلك الصادرات . واصيب الاقتصاد بركود خطير جدا قد يستمر ، حسب تقديرات الاقتصاديين اليابانيين ، لمدة تصل الى اربعة سنوات .

ومن اجل تدارك هذا الوضع الخطير كان لا بد للحكومة اليابانية ان تعيد النظر بكل مشاريعها الاقتصادية ، وكل خططها وتوجهاتها ، من اجل انتشال اليابان من الازمة الواقعة فيها . ولهذا طرح رئيس الوزراء الياباني كاكوي تاناكا برنامج حكومته الذي سيكون برنامج انتخابات تموز القادم .

برنامج تاناكا

طرح تاناكا في برنامجه ثلاثة نقاط ، يعتقد انها كفيلة باخراج اليابان من ورطتها الاقتصادية . وقد تمحورت النقاط الثلاث حول المسائل التالية :

١ – الانتقال من الانتاج الصناعي الثقيل والسلع الكيمائية ، التي تتطلب يدا عاملة كثيرة ، الى انتاج معدات عالية التقنية ، تعتمد على اعلى ما توصلت اليه التكنولوجيا اليابانية . ويأمل تاناكا بهذا ان يحل ما اسماه « بفاتورة الاجور المرتفعة للعمال » ، بايجاد صناعات تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة هذا ، التي ستغني عن اكبر عدد ممكن من اليد العاملة . ويقصد تاناكا « بفاتورة الاجور المرتفعة » ، الزيادة التي حصل عليها العمال في السنة الماضية ، والتي بلغت ٢٠٪ . وهذه الزيادة على اجور العمال لم تكن متوازية ابدا مع انخفاض مستوى المعيشة الرهيب ، والتضخم المالي الكبير . وهذا ما سنراه لاحقا . وقد قال احد الصناعيين الكبار، ملخصا هدف تاناكا من هذه النقطة : « في المستقبل سنصدر صفائح فولاذية اقل ، واعدادا اكبر من العقول الالكترونية » .

٢ – بذل جهود اكبر لضمان توفير المواد الخام الاساسية للصناعة اليابانية ، التي تحصل عليها اليابان من الخارج . ومن ضمن هذه الجهود، الشروع بخطة يابانية – فرنسية لفتح مناجم نحاس جديدة في المغرب وبيرو . ويأمل اليابانيان ان تحصل على ملايين الاطنان من الفحم والنفط والغاز، من جراء المشروع الذي تترمنه في سيبيريا ، كي تؤمن كمية كبيرة من احتياجاتها ، ونضمن نجاح هذه النقطة في برنامج تاناكا .

٣ – توزيع المعامل والمصانع في خارج اليابان، وذلك لسببين : الاول هو رخص اليد العاملة في الخارج ، وخاصة في بلدان العالم الثالث . والثاني هو نقل المصانع والمعامل المسببة لتلوث البيئة والتي ستهلك الكثير من النفط ، او تحتل مساحات كبيرة من الارض . مثل : انشاء معمل « كوساكي » للفولاذ في الفيلبين ، الذي سيكلف ١٠٠ مليون دولار . وهذا المعمل سيكرر الحديد الخام الاوسترالي ، ليستعمل في الافران الحرارية العالية اليابانية .

والمصانع التي تحتل مساحات كبيرة من الارض، دائما كانت سببا مباشرا لاثارة الاهالي . ذلك لان سكان القرى الساحلية يتضررون مباشرة من تلك المصانع ، حيث تعمد السلطات الى اخراج سكان تلك القرى من قراهم لتبني على انقاضها مصانع احتكاراتها الراسمالية .

هذه هي النقاط الثلاث التي يتالف منها برنامج تاناكا لانتخابات الصيف ، والتي يأمل ان يمكن خلالها الى اخراج اليابان من ازمتها الاقتصادية المستعصية . ولكن تاناكا ، كغيره من السادة الراسماليين ، يقع في غباء مفضوح ، ذلك لانه يضع خطته وهو معتقد ان الوضع الاقتصادي والسياسي العالمي ، سيبقى كما هو عليه الان حتى اربع سنوات ، وهي ابنى مدة يمكن ان ينجز بها تاناكا برنامجه .

من ناحية ثانية ، فان هذا البرنامج لن يحل المشكلة الصحية الخطيرة التي تجتاح اليابان من جراء تلوث البيئة . فتحت ستار سياسة الانشاء والازمة الاقتصادية ، ستعمد حكومة تاناكا الى الغاء برنامج مكافحة تلوث البيئة ، تحت حجة انه برنامج يمكن الغاءه او تأجيله على اقل تعديل . مع العلم ان تلوث البيئة اصبح يهدد الشعب الياباني بالغه الخطر ، فالامراض الناتجة عن تلوث البيئة اخذت تتسع بشكل خطير جدا . فمرضى السير مثلا ، يضطر خلال فترة عمله « بفاتورة الاجور المرتفعة » ، الزيادة التي حصل ان يذهب كل عشر دقائق الى غرفة خاصة يستنشق فيها كمية من الاوكسجين لتنظيف رئتيه . فكيف الحال بالنسبة للجماهير الكادحة التي لا تتمكن من شراء خبزها اليومي ؟ هذا مع العلم ان الحكومة نفسها تعترف بان « الالوث يهدد بجعل البيئة اليابانية غير صالحة للعيش اطلاقا » .

وفي سياق تلك الخطة ، ستعمد تاناكا ليس فقط الى تخفيض ميزانية الدولة في الانفاق الحكومي على المشاريع العامة ، ولكنه سيخفض كثيرا الانفاق في الخارج والاعتمادات في الداخل . فهناك قيود بدأ يفرضها على التملك غير الضروري في الخارج ، مثل : تملك الاراضي والفنادق والمقاهي ... الخ التي تصل في تايلاند مثلا ، الى ان اليابانيين هناك يملكون اكثر من ١٥٠ مؤسسة فندقية . وستعمد الحكومة الى تشجيع المستثمرين اليابانيين على استثمار اموالهم في مشاريع خارجية منتجة ، بما فيها الصناعة وقطاع المناجم . وخطة الحكومة من وراء ذلك كله هو تحديد دور الاموال اليابانية المندفعة الى الخارج بمسالة تحسين وضع ميزان المدفوعات الذي يعاني عجزا خطيرا .

عجز ميزان المدفوعات

يمر الميزان التجاري الياباني بحالة خطيرة جدا، فقد بلغ العجز في شهري كانون الثاني وشباط الماضيين ١٫٢ بلايين دولار . ولكن المسؤولين اليابانيين يعدون واهمين بان حملة التصدير الجديدة وعلى راسها الفولاذ والسمن والسيارات والاقمشة الخ – ستعيد الميزان التجاري الى وضع جيد ، يبلغ فائضه ٣٫٢ بلايين دولار (!) للسنة المنتهية في ٣١ اذار ١٩٧٥ .

ومن ناحية ثانية ، يعي المسؤولون اليابانيون جيدا ، حقيقة ان العائق الكبير في الميزان التجاري ، خلال السنوات القليلة الماضية ، قد ولد لليابان عداوة العديد من شركائها التجاريين، بما فيهم اميركا . لذا ، فان المسؤولين مجبورين الان على شن حملة المبيعات الجديدة بشكل حذر، وهذا ما سيطبق بشكل خاص في جنوب شرق اسيا ، حيث واجهت حولة تاناكا في كانون الثاني الماضي لتلك المنطقة ، تظاهرات عديدة تندد بالسيطرة الاقتصادية لليابان على بلدانها ، وخاصة في الفلبين وتايلاند وماليزيا واندونيسيا . ان هذا سيضع التحرك الياباني في حملة المبيعات الجديدة ، في دائرة اضيق بكثير من حملة سبقتها في السنوات القليلة الماضية. وهذا سيضع النمو الواقعة تحت قبضة السيطرة اليابانية الى شن مد عال من النضال ، ضد تكالب اليابانيين على خيرات بلادهم واسواقها التجارية . فتلك الدول المرتبطة باليابان ستجد نفسها مضطرة للاقلالات في اليابان ، رغم انها لا تستطيع العمل وتجد صعوبة قوية في مقاومة رجال الاعمال اليابانيين . ذلك لان الاسعار المرتفعة للصناعة الوطنية في تلك البلاد ، تمكن رجال الاعمال اليابانى ، في حالات عديدة ، من بيع نفس تلك السلع الصناعية باسعار اقل .

وعلى صعيد الازمة النفطية لليابان ، من جراء رفع اسعار النفط العربي ، سوف تضطر لدفع فواتير مرتفعة جدا . ففي ميزانية هذه السنة التي تنتهي في ٣١ اذار ١٩٧٥ ستبلغ الفاتورة التي تدفعها الحكومة اليابانية دعما ثمنا للنفط المتوجب على الحكومة اليابانية دعمها ثمنا للنفط العربي ، ١٧ بليون دولار ، اي اكثر من ضعف الفاتورة السابقة التي بلغت ٨ بلايين دولار .

ومرة اخرى بشت الاحتكاريون اليابانيون قبادهم النام ، فهم يعتقدون ان هذا لن يتلقفهم كثيرا لانهم سيلقون بعبء ذلك على المستهلك الياباني الذي ستدفع هذه الكلفة الزائدة . هذا ما يراه الاحتكاريون ، معتقدين ان جماهير الشعب الياباني ليست الا قطيع غنم ينتظر عصاة الراعي ليفعل ما يامره بها . ان هذا سيتضح حين نتناول تحرك العمال اليابانيين ضد الوضع الاقتصادي المتردي .

التضخم المالي

تشهد اليابان في هذه الايام ، تضخما ماليا متصاعدا ، هو من اكثر المشاكل خطورة في وجه الحكومة اليابانية . ان هذا قد تسبب بارتفاع جنوني في جميع اسعار المواد الاستهلاكية والغذائية والصناعية التي يحتاجها الانسان الياباني في حياته العائلية اليومية . وللتدليل على هذا ، سنعطي مثلين فقط عن اسعار مادتين غذائيتين :

في طوكيو العاصمة ، خلال شهر شباط الماضي ، وصل سعر الملفوفة الواحدة الى دولار، ووصل سعر علبة العزيز الى ٢٫٦٦ دولار .... كما ان رجل اعمال ياباني اضطر لدفع فاتورة غذاء مؤلف من كلسين « براندي » وقطعتي لحمة « بفتك » ، دفع ثمن هذه الوجبة ١٤٦٫٦٦ دولار ! ان هذين المثلين كافيين تماما لتوضيح مدى ارتفاع الاسعار للحاجيات الضرورية .

وفي احصاء اجرته الحكومة عن معدل زيادة اسعار ستة سلع رئيسية في النصف الاخير من العام الماضي ١٩٧٣ ، وجدت ان معدل الزيادة كان يجب ان تكون بنسبه ١١ بالمئة ، على ضوء كلفة الانتاج . ولكنها وجدت ان الزيادة الحقيقية بلغت حوالي ٥٢ بالمئة ...!..

وعلى صعيد اخر ، انهمت الحكومة اثنى عشر شركة تكرير نفط يابانية ، برفع اسعار الجملة لكافة المنتوجات البترولية بنسبة ١٠٠ بالمئة . وبينما جمدت حكومة تاناكا بعض الاسعار المحلية ، فانها سمحت بالمقابل ، ان يرتفع سعر البنزين بالفرق الى ١٫٢٦ دولار للغالون الواحد .

ويقول المعارضون في البرلمان الياباني ان « المجابهة » بين الحكومة وكبار رجال الاعمال ما هي الا مجرد مسرحية ومناورة سياسية تستهدف، من خلال الضجيج والصراخ ، تخفيف الضغط على تاناكا قبيل انتخابات تموز القادمة . ومحاولة لامتصاص النقمة العمالية والشعبية التي بدأت تهدر في اليابان مهددة الحكومة وكل الاحتكارات الراسمالية .

التحرك الضخم للعمال

تعتبر الطبقة العاملة اليابانية من انشط الطبقات العمالية العالمية في تحركاتها واضراباتها ومواجهتها لسلطات القمع . وقد قام العمال اليابانيون هذا العام باروع واكبر تحرك عمالي شهدته اليابان حتى الان .

بدأ التحرك العمالي في ٢٦ اذار الماضي ، حين قام حوالي ٢٫٤ مليون عامل في كل انحاء البلاد باضراب واسع ضد التضخم ، ومطالبة بتحسين الاحوال المعيشية للجماهير الكادحة ، وباستعادة حق الاضراب للمستخدمين في الحكومة والخدمات العامة . وكان هذا الاضراب هو ثاني اضراب تنظمه « لجنة النضال المشترك لنضال الربيع » وبلغ مدا عالميا تجاوز الاضراب الاول في بداية اذار .

وقد بدأ بهذا الاضراب ، عمال السكك الحديدية اليابانية ، فاصيبت بذلك كل الخطوط الرئيسية للسكك الحديدية في هوكايدو والخطوط على طول الساحل الغربي وفي كيوشو وشيكوكو بالشلل التام . وبعد ظهر نفس اليوم قام عمال اتحاد سائقي قاطرات السكك الحديدية بالاضراب في هوكايدو وهوكوريكو وكيوشو .. كما قام اتحاد سائقي القطارات في طوكيو واوساكو بالتباطؤ في العمل القطاعات التي تسير عليها القطارات الهربائية في تلك المدينتين وتضامنا مع عمال السكك الحديدية قام عمال الاتحاد العام لنقابات عمال السكة الحديدية الخاصة ، باضراب واسع النطاق ايضا . وبهذا فان احدى عشر من شركات السكك الحديدية الخاصة الكبيرة ، التي تربط بين طوكيو واوساكا ونغويا وموكوما والمدن المحطة بها ، قد قطعت تماما عن خدمات النقل.

وفي نفس الوقت ، لوقت توقفت خدمات « الترام » والباصات لـ ٢١٣ من شركات السكك الحديدية الخاصة ، المتوسطة والصغيرة . وقام عمال السكك الحديدية التحاريضة والناصات في عدة مدن رئيسية ، بينها طوكيو واوساكا ، وايضا سائقوا سيارات الاجرة في المدن الرئيسية، قاموا جميعهم بالاضراب العام ، وكذلك المدرسون.

وقام حوالي عشرة الاف من العمال في ٣٨٧ من مكاتب البريد في جميع انحاء البلاد بالاضراب عن العمل ، بالاضافة لاربعة عشر الفا من العمال في ١٧٨ مصلحة تلغرافية وتلفونية . وقد ادى هذا الاضراب الى تكديس ما يقارب ٦٠ مليون رسالة في دوائر البريد . وقد امتد هذا الاضراب حتى شمل كل العمال الذين يعملون في المؤسسات العامة مثل شركات التبغ والنبتات والاخشاب والطباعة وسك العملة ، وايضا عمال المهن مثل الاواني المعدنية واستخراج المعادن والصناعة الكيمائية والشحن والتفريغ ، وكذلك عمال المستشفيات والمطابع والاذاعة . وسينضم الى هذه الاضطرابات عمال اكثر من ٨٠ نقابة عربية .

يعتبر هذا الاضراب اضخم اضراب عمالي ، تشهده اليابان في تاريخها ، اذ بلغ عدد العمال المضربين ستة ملايين عامل . وتطالب النقابات بزيادة الاجور بنسبة ٣٠ بالمئة في هذا العام ، بعد ان زيدت بنسبة ٢٠ بالمئة في العام الماضي ، وذلك من اجل ان يتمكن العمال من مسايرة الوضع الاقتصادي المتدهور والتضخم المالي .

وفي بداية هذا الشهر انهى حوالي ٣ ملايين عامل ، بالاضراب الذي اعلنوه ومن بين هؤلاء العمال الذين عادوا الى اعمالهم ، عمال السكك الحديدية والمدرسون وعمال المستشفيات والهاتف والطيران . وقد تم الاتفاق مع عمال السكك الحديدية على زيادة اجورهم بنسبة ٣٠ بالمئة . وهؤلاء العمال مستعدون للعودة الى الاضراب، في حال عدم دفع هذه الزيادة في الاجور للثلاثة ملايين عامل ، المستمرين في اضرابهم .

ومن ناحية ثانية قال اتحاد البحارة اليابانى انه يعتزم ان يامر اعضاءه البالغ عددهم ٥٠ الف بحار ، بوجوب الاضراب ، من اجل حمل اصحاب السفن على زيادة الاجور بما يقارب الـ ١٠٠ دولار في الشهر للبحار الواحد .

لقد شل هذا الاضراب الضخم كل المرافق الاقتصادية في اليابان ، واثبت العمال بوحدتهم ونضالهم الرائع هذا ، انهوا لتاتكا وكل الاحتكاريين اليابانيين ان الجماهير اليابانية ليست مستعدة اطلاقا «لالقاء عبء تلك الازمة الاقتصادية على المستهلك الياباني الذي سيدفع الفرق » بل استطاعوا ان يوجهوا الصاع صاعين للاحتكارات الراسمالية اليابانية .

مع الثورة في كل مكان

كمبوديا : ابادة ٣٠٠ من قوات العدو

جاء في نبا لوكالة انباء كمبوتشيا ان قوات التحرير الوطني المسلحة الشعبية الكمبودية قتلت وجرحت واسرت في الفترة ما بين ١٦ يناير و ٨ اذار من هذا العام اكثر من ٣٫٣٠٠ من قوات لون نول العميلة ، في جنوب غرب فنوم بينه وجنوبها .

كما غنمت القوات المسلحة الشعبية ما يزيد على ٩٤٠ قطعة من مختلف انواع الاسلحة ، بما فيها ٢٣ من مدافع الهاون المختلفة العيارات و ٥ رشاشات و ١٥ طنا من المواد العسكرية الاخرى . ودمرت ايضا اكثر من ٥٠ دبابة ومصفحة واسقطت ٨ طائرات ، ومسحت ٢٨ مركزا للعدو . وفي نفس الفترة تحرر ما يزيد على الف عائلة من سكان هذه المناطق من حكم العملاء ، ووصلوا الى المناطق المحررة سالمين .

وفي نبا اخر قالت وكالة كمبوتشيا انه عندما استولت القوات المسلحة الشعبية على ادونغ ، البلدة الهامة شمالي غرب فنوم بينه ، يوم ١٨ اذار ، انضم اكثر من ١٫٢٠٠ من جنود العدو المسمين « حرس بادونغ » الى صفوف الثوار .

ثوار الصومال الغربي يشددون نضالهم والحبشة ترد بالاعتقالات

قالت الجبهة المتحدة لتحرير الصومال الغربي ان عدة اشتباكات مسلحة وقعت بين فصيلة من الثوار وبين فرقة من جنود الاحتلال الحبشيين في منطقة قوبالبيرا . وقد اسفرت هذه الاشتباكات عن مقتل ٣ جنود حبشيين من بينهم قائد الكتيبة . كما اسفرت المعركة عن استشهاد ٣ من الثوار وفقد واحد منهم .

ومع تصاعد عمليات ثوار الصومال الغربي ، قامت سلطات الاحتلال الاثيوبية باعتقالات واسعة النطاق في كل من مدينة جكجا ومدينة قيردهري وغيرهما من مدن الصومال الغربي .

ففي مدينة جكجا القت سلطات الاحتلال الحبشية القبض على كل من : سعيد عبدي ، محمد احمد ، يوسف حبيب احمد ، بتهمة انتمائهم الى الثوار ، وقدمتهم الى ما تسميه سلطات الاحتلال بـ « محكمة الجيش » التي فرضت على كل منهم غرامة قدرها ١٠٠ دولار اثيوبي . كما القت القبض على ٤ في مدينة قيردهري بتهمة « التهمة » وغرم كل منهم ٥٣٠ دولار اثيوبي . عدا عن ذلك فان هؤلاء المعتقلين ينتظرون الان احكاما بالسجن المؤبد او الاعدام .

ثوار موزامبيق يبيدون ٤٠ جنديا برتغاليا

جاء في بلاغ عسكري اصدرته جبهة تحرير موزامبيق انه في الفترة ما بين يناير وفبراير من هذا العام ، اباد المناضلون الاحرار الموزمبيقيون في مقاطعة نيت ، ٤٠ من قوات العدو ، ودمروا ٥ عربات عسكرية تابعة له .

وقال البلاغ انه في ٥ يناير و ١٢ فبراير هاجم الثوار مركزين عسكريين للعدو في قوبا وموندزونزي مقتلوا ١٠ من جنود العدو وحطموا عربة عسكرية .

واضاف البلاغ ان الثوار كمنوا للعدو عدة مرات في اماكن اخرى بمقاطعة نيت خلال شهري يناير وفبراير ، وقد ادى ذلك الى مقتل ٢٧ فردا من القوات الاستعمارية البرتغالية ، ودمروا ٤ عربات عسكرية . وعلاوة على ذلك قتل ٣ وجرح ٦ من جنود السلطة العنصرية الروديسية الذين حاولوا الى موزامبيق للتواطوه مع المستعمرين البرتغاليين ضد الثوار .

ثوار انغولا يقتلون ١٦٠ جنديا برتغاليا

قال بلاغ عسكري اصدرته دائرة الاعلام والدعاية التابعة لحركة التحرير الشعبية الانغولية ان ثوارها هاجموا القوات الاستعمارية البرتغالية في شهري شباط واذار ، وقتلوا ١٦٠ جنديا برتغاليا ، وغنموا كمية من الاسلحة والذخائر .

وقال البلاغ : في الفترة من ٦ شباط الماضي الى ١٢ منه هبطت وحدة من قوات المظلات التابعة للعدو في قاعدة متحررة للثوار في منطقة بني فاتلف المزروعات والقت القبض على مدنيين . وعندما استعدت قوات العدو لمغادرة المكان ، شن الثوار هجوما عليهم وقتلوا ٢٨ من قوات البرتغال وغنموا كمية من الاسلحة .

وفي قاعدة اخرى ، ابيد ٦٠ من اصل ٢٠٠ من رجال المظلات في معركة عنيفة دارت في ١٣ شباط في نفس المنطقة . وفي هجوم على قوات العدو في كواندو وكوبانقو في ١٨ شباط ، قتل الثوار ٢٢ من قوات العدو . وفي معركة اخرى في ٢٢ شباط نصب الثوار كمينا لشرذمتين عدوتين تقوم باعمال الدورية على طول نهر كوانزا شمالي بلدة نيمبس ميريري في مقاطعة بالانجي ، وقتلوا ١٢ من جنود العدو . واضاف البلاغ انه في مجرى هذه المعارك تمكن المناضلون الاحرار من تحرير ٥٠ مواطنا من القرويين الذين سخرهم العدو بسبب مساعدتهم ومعاونتهم مع الثوار .

وفي بلاغ عسكري اخر جاء فيه ان الثوار تمكنوا من حفر مخزن عدوة ودمروا لورينين وغنموا كمية من الاسلحة والذخائر ، وقتلوا ١٤ جنديا . وذلك في قتال دار على طريق التوسوندا العام ، الرابط بين بينينا وكيمبيدي ، في ٢٥ اذار .

وفي نفس اليوم وقعت معركة من قوات العدو محملة في لوري عسكري يمكين نصبه الثوار على الطريق بين بيليزي الى كابونغيبو . ونتيجة لذلك قتل ١٩ من قوات العدو وجرح ٣ واسر جندي اخر

وفي ٢٦ اذار نصب الثوار كمينا لقافلة من عربات العدو العسكرية ، على الطريق المرتبط بالمبير وموابي ، حيث قتل الثوار ١٨ من قوات العدو وجرحوا عددا كبيرا منهم ودمروا لورينين عسكريتين . وفي ٢٧ اذار قامت وحدات المدفعية التابعة للثوار بدك ثكنة للعدو في سانتا ملانسي ، عدمرتها تدميرا كاملا .